



محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

(رومانيا)

السيد دينو

الرئيس :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)*

البند ١١٤ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفين الأمم المتحدة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

الترتيبات الإدارية لأمانة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

مستوى أمناء الأجهزة الحكومية الدولية لتقرير السياسة

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

* بندان نظر فيهما مجتمعين .

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.35
21 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2
United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ .

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/47/30 و A/C.5/47/25 و A/C.5/47/36 و A/C.5/47/37 و A/C.5/47/38).

البند ١١٤ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/47/9 و A/47/578 و A/C.5/47/8 و A/C.5/47/25).

١ - السيد لادسو (فرنسا): رحب بمشاركة ممثلي الموظفين في المناقشة بشأن النظام الموحد ونظام المعاشات التقاعدية، حيث أن الموظفين هم أول من يتأثر بقرارات اللجنة المتصلة بهذين البندين .

٢ - وقال إنه يتعين على اللجنة، في مناقشاتها للبندين المعروضين عليها، أن تتجاوز الاعتبارات الفنية المحضة. وتساءل إن كان مبدأ نوبلمير لا يزال يلقي الاحترام، وهو المبدأ الذي حددت على أساسه شروط خدمة الموظفين الدوليين لاجتذاب مواطني البلدان التي تدفع أعلى المرتبات. وقد أوضح الأمين العام في بيانه عن إدارة الموارد البشرية أمام اللجنة الخامسة، أن من الضروري أن يكون النظام الموحد قادرا على التنافس في السوق العالمي في حالة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، وفي السوق المحلي لكل مركز عمل في حالة الموظفين المحليين الذين ينطلق عليهم مبدأ فليمينغ. وقد توصلت رابطات الموظفين إلى استنتاج مماثل ، وفي هذا الصدد، طلب من لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تبين ما إذا كانت الدراسات التي أجراها اتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية تعثرها أية عيوب فنية.

٣ - وأضاف قائلا، تكلم الأمين العام عن الأخذ بنهج شامل في إدارة الموارد البشرية: إذ لا يمكن النظر في مسائل من قبيل الأجور دون اعتبار للتطور المهني وسياسات التوظيف، التي يجب أن تعتمد بدورها على الإنتاجية والإبداع التكنولوجي وتنظيم الخدمات. ومن عوامل الفشل الرئيسية في الأسلوب التقليدي لتنظيم أعمال اللجنة الخامسة تجزئة الردود في مناقشات منفصلة واعتماد القرارات في إطار بنود منفصلة. وهكذا دفعت اللجنة إلى الاعتقاد أن هناك علاقة مباشرة وحصرية بين تكاليف الموظفين والمعاشات. والواقع، هو أن الموظفين الأكثر كفاءة والأعلى أجورا ولديهم حوافز أكبر يمكن أن يحققوا وفورات إدارية كبيرة، وهو واقع أدركته الشركات الخاصة وبعض الخدمات المدنية منذ زمن بعيد. والممارسة المثيرة للقلق، وممارسة توظيف موظفين على مستوى عال ممارسة مثيرة للقلق وتكفي لإظهار أن الوفورات غالبا ما تكون مجرد وهم. فضلا عن ذلك، فإن الأخطاء على المستويات العليا قد تترتب عليها آثار هامة في الميزانية وعواقب خطيرة على تصريف الولايات.

(السيد لادسو، فرنسا)

٤ - وهكذا، ينبغي للجنة أن توسع نظرتها لتشمل النظام ككل. وتساءل إن كان من المقبول أن تبقى الفوارق الكبيرة والطويلة الأمد قائمة بين مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة الأخرى، بما يترتب عليها من انتقال الموظفين إلى البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية التي تدفع معاشات مماثلة.

٥ - وقال، ببساطة، لا تسيطر اللجنة الخامسة سيطرة مالية على النظام الموحد: وهي مسؤولة أيضا عن ضمان أن تكون إدارة النظام مرنة ومعقولة. وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة أن تصفي إلى عدد من النقاط: فهناك رسائل من الموظفين؛ كما أن لجنة التنسيق الإدارية حذرت اللجنة الخامسة أن من المهم للغاية أن تكون شروط الخدمة في النظام الموحد شروط تنافسية، ولاحظت أنها ليست كذلك في حالة الفئة الفنية والفئات العليا؛ وقد دعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية إلى قدر أكبر من القدرة على التنافس بالنسبة للوظائف برتبة مد - ١ وما فوقها، في حين أن لجنة الخدمة المدنية الدولية اقترحت معدلات مهنية خاصة؛ ولم تعد معدلات الاستشارة التي تدفعها الوكالات المتخصصة، إستنادا إلى النظام الموحد للمعاشات، قادرة على اجتذاب أفضل الخبراء؛ واعتمد نظام الخدمة المدنية المقارن عددا متزايدا من المعدلات والمرتبات الخاصة والدرجات الإضافية لجعل معاشات الجدول العام أكثر قدرة على التنافس، في حين أن اعتماد قانون مقارنة أجر الموظفين الإتحاديين في عام ١٩٩٠ يعكس اعتراف سلطات الولايات المتحدة بالحاجة إلى تصحيح عدم قدرة مرتبات الخدمة المدنية الإتحادية على التنافس. وإذا كانت اللجنة الخامسة تريد تطبيق منطق الخدمة المدنية المقارنة، فينبغي لها أن تطبقه بالكامل.

٦ - وقال إن الجمعية العامة تواجه خيارا سياسيا: فيمكنها أن تقرر إما مواصلة تجاهل العالم الخارجي وتحازف بمزيد من التخلف، أو تعيد تطبيق مبدأ نوبلمير في سوق العمل العالمي. وينبغي أن يطلب إلى اللجنة أن تقيّم مشكلة القدرة على التنافس في إطار نظام براغماتي. والسؤال الحقيقي هو مدى مسؤولية مصاعب التوظيف والاستبقاء عن التردّي العام في شروط خدمة الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا، وإلى أي مدى يعزى هذا التدهور إلى مشاكل محددة يمكن حلها من خلال إجراءات مؤقتة.

٧ - ومضى قائلا، إن الخطوة الأولى هي إلغاء أي تحيز منهجي يؤثر على المقارنة مع نظام الخدمة المدنية المقارنة. ونظرا لأن لجنة الخدمة المدنية الدولية أدركت متأخرة أن منهجيتها الراهنة لتحديد فرق تكلفة المعيشة بين نيويورك وواشنطن تتسم بالقصور، فإنه ينبغي للجمعية أن تتخذ في دورتها الراهنة قرار المبدأ الضروري وأن تعهد إلى اللجنة بالخيارات التقنية المحضة المشار إليها في الفقرة ١٤٢، الفقرة الفرعية (ب) (١) و (٢)، من تقريرها دون تأخير. ويتعين تحديد الحقائق التي لا تدحض من خلال الحوار بين جميع الأطراف المعنية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لكل منظمة أو صندوق أو

(السيد لادسو، فرنسا)

برنامج أن يجمع ممثلي هيئته الإدارية وأماته وموظفيه مع ممثلي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الخدمة المدنية الدولية. ويمكن لهذا الفريق أن يحدد بسرعة الحقائق المتصلة بالمنظمة المعنية ومقر العمل المعني لتقديمها إلى اللجنة. وفي كل حالة، ينبغي تحديد المنافسين الرئيسيين، وأوجه التناوت في الأجور المحددة، والإحاطة بالإتجاهات المتصلة بالأصل الجغرافي للباحثين عن عمل، والإستجابة لإعلانات الشواغر، والإستبقاء. وهكذا يمكن للجنة، بعد أن تتسلح بالحقائق، معالجة مسألة إستعادة القدرة على التنافس من خلال نهج تنافسي بدلا من سلسلة من العوامل المخففة.

٨ - وقال إن هذا النهج لا يعني اللجنة من إلزامها باتخاذ قرارات إيجابية بشأن مختلف الإقتراحات التي تقدمها لجنة الخدمة المدنية الدولية والمتصلة بجدول المرتبات الأساسية/الدنيا وبدلات الإعالة والإسكان. وتطبيق نظام فترات السنتين يجعل هذه التعديلات ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

٩ - وأضاف قائلا، إذا اقترحت لجنة الخدمة المدنية تدابير هامة لاستعادة شروط خدمة الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا إلى المستوى الدولي، فإنه يستغرب إن كان سيبقى أي من الحالات شاذة كانعكاس الدخل، التي طالما سبقت لتبرير اتخاذ ترتيبات تتصل بفئة الخدمات العامة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن معدلات اشتراكات الموظفين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ خفضت، في معظم المقار، التباين في الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة وموظفي الفئة الفنية.

١٠ - وبالنسبة للسؤال العام عن الأجور والمعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة، تساءل إن كانت قد أجريت أية دراسة للآثار المترتبة على مختلف التدابير المتوخاة أو إذا كانت النية تتجه فقط إلى الانتظار ورؤية ما إذا كان الأثر المضاعف للتدابير سيتجاوز الأهداف المنشودة.

١١ - وقال ليس من الواضح لوفده إن كانت التوصيات بشأن الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة الواردة في الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ من تقرير لجنة الخدمة المدنية قد أعدت بالتشاور مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وبالتحديد ما إذا كانت الدول الأعضاء قد أطلعت عليها. إن التوصيات مقدمة بوصفها قرارات للجنة ذات سيادة، مع أنه من الواضح أنها تقع خارج نطاق ولايتها، لأنها، على ما يبدو، تقع في نطاق المادة ٥٤ من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية، وبالتالي فإنها لا تدخل حيز النفاذ إلا وفقا لإجراء التعديل المنصوص عليه في الفقرة ٤٩ من النظام الأساسي: وهذا يعني قرارا من من مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، وهو قرار لم يتخذ بعد. فضلا عن ذلك، إذا قبلت توصيات اللجنة، فإنه يتعين على كل وكالة متخصصة أن تعدل لوائحها، التي تشير حاليا إلى النظام الأساسي لمجلس الصندوق

(السيد لادسو، فرنسا)

المشترك للمعاشات التقاعدية. ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى تقديم إستئنافات.

١٢ - وقال، إن الأمر متروك في الحقيقة للجمعية لتقرر كيف ستسير الأمور، على أساس توصيات الأجهزة ذات الولاية، على نحو يتمشى مع الإجراءات الراهنة. وفي الواقع، فإن الجمعية العامة أرادت هذا النهج عندما وافقت على الاستعراض الشامل. وفي الحقيقة، فإن اللجنة، في الدورة السادسة والأربعين، لاحظت في تقريرها أنه ينبغي النظر في المنهجيات الأخرى قبل اتخاذ أي قرار نهائي.

١٣ - وأضاف قائلا إن بوسع وفده أن يؤيد عددا من عناصر المنهجية المقترحة لكل مرحلة، ولكنه يريد أيضا بشأن عدد من النقاط الأخرى. ولديه أيضا بعض التحفظات. ويتصل واحد من هذه التحفظات بالإشارة المحددة في المادة ٥٤ من النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية إلى علاوة اللغة، التي اقترحت لجنة الخدمة المدنية الدولية إلغاؤها في مراكز العمل التي لا تكون فيها اللغة المحلية من لغات العمل في المنظمة المعنية.

١٤ - وقال إن وفده مهتم جدا بشروط الخدمة والإحالة على التقاعد، ومن خلالهما بالولاية التي ناطتها الدول الأعضاء بمنظومة الأمم المتحدة. وأفضل وسيلة لرفع فعالية التكاليف إلى الحد الأقصى في تصريف هذه الولايات توفير أفضل الموارد البشرية الممكنة.

١٥ - السيد بلحاج غير (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): قال إن الأمم المتحدة والوكالات المنتسبة إليها تمر بتغير ضخم من حيث الأدوار المدعوة للقيام بها. وفي حقبة تتزايد فيها المسؤوليات، فإن المعاملة العادلة والمنصفة للموظفين، وهم أهم موارد المنظمة، هامة وحاسمة أكثر من أي وقت مضى لتنهض بولاياتها بنجاح. ودور لجنة الخدمة المدنية، بوصفها هيئة مركزية لتنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد بأسره، دور أيدته بقوة جميع الدول الأعضاء، وستواصل اللجنة تصريف مهامها بموضوعية وحياد.

١٦ - وبالنسبة لمسألة الأجر الداخل في حساب معاش التقاعد بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة، قال، في حين أن اللجنة تفهم أن المسائل المتصلة بمعاشات التقاعد تدخل في نطاق ولاية مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، فإنها، بمقتضى نظامها الأساسي تتحمل مسؤولية القرارات المتصلة بجميع جوانب عملية تحديد المرتبات، ومسؤولية التوصيات المتعلقة بمعدلات الإقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وما من شك في أن المسؤولية الأساسية عن مسألة الأجر الداخل في حساب معاشات التقاعد تقع في نطاق ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية.

(السيد بلج عمر)

١٧ - وبالنسبة للآثار المترتبة في النظامين الإداري والأساسي للموظفين على قرارات اللجنة المتصلة بمنهجية تحديد الأجر الداخل في حساب معاش التقاعد بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة، أوصت اللجنة عمداً أن لا تطبق الإجراءات المنقحة إلا ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. فالدراسة لم تكتمل بعد، ولا يزال يتعين على اللجنة أن تتناول قضيتي معدلات الإقتطاعات الإلزامية من رواتب الموظفين وجزء المرتب غير الداخل في حساب المعاش التقاعدي؛ وستقوم اللجنة بذلك بالتعاون مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ومن شأن السنة الواقعة بين دورتين أن تتيح للجنة وللمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية وللنظم مناقشة آثار التغيرات على النظامين الإداري والأساسي لموظفي المنظمات، وعلى النظام الأساسي للصندوق.

١٨ - وبالنسبة للملاحظة بأن قرار استعمال جزء فقط من صافي المرتب في حساب معاش التقاعد كان قراراً تعسفياً، أشار إلى أن الحاجة إلى معاملة جميع الموظفين بإنصاف هي السبب الكامن وراء استعمال نهج استبدال الدخل، الذي أقرته الجمعية العامة لأول مرة، بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، في عام ١٩٨٦، وأعيد التأكيد عليه في عام ١٩٩٠. وستلاحظ اللجنة من تقرير لجنة الخدمة المدنية أنها (لجنة الخدمة المدنية) طلبت من الجمعية العامة إستثناء من نظام فترات السنتين لتتمكن من تقديم توصياتها إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٢. وقد اقترح أن تقدم لجنة الخدمة المدنية، إمتثالاً لقرار الجمعية العامة بشأن نهج فترات السنتين، تقريرها بشأن القضايا المتعلقة في الدورة التاسعة والأربعين، وهذا الاقتراح يتعارض مع طلبات الجمعية العامة سابقاً من لجنة الخدمة المدنية أن تنتهي من نظرها في المسألة بكل سرعة ممكنة. وهكذا، فإن من المنطقي أن تمارس الجمعية العامة المرونة وأن تنتهي من نظرها في مسألة الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة، في أسرع وقت ممكن، بعبارة أخرى، في دورتها القادمة.

١٩ - وقد أعرب أيضاً عن رأي مؤداه أنه يمكن استعمال الضرائب المحلية بدلا من الإقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض إجراء إجمالي المرتب بالنسبة للأجر الداخل في حساب معاش التقاعد بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة. وإذا اعتمدت هذه الممارسة، فإنه ينبغي أن يكون مفهوماً أن الضرائب المحلية المعنية ستكون تلك الضرائب المفروضة على المعاشات التقاعدية وليست الضرائب المطبقة على الرواتب. إلا أن الدراسة الإستقصائية لمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة تمكن لجنة الخدمة المدنية من جمع بيانات ضريبية عن المرتبات وليست عن المعاشات التقاعدية، مع أنه يمكن جمع هذه البيانات إذا رغبت الجمعية العامة في ذلك. إلا أن إدخال إجراءات منفصلة خاصة سيزيد في النهاية من تعقيد النظام، كما أن استعمال الضرائب المحلية المفروضة على المعاشات التقاعدية سيكون له أثر سلبي عام على مستويات الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي في العديد من مراكز العمل الميدانية.

(السيد بلحج عمر)

٢٠ - وفيما يتصل بتفاصيل المنهجية التي استعملتها لجنة الخدمة المدنية في التوصل إلى نسب لاستبدال الدخل أعلى بكثير من تلك الناجمة عن استعمال البدلين المستعملين لتحديد استحقاقات المعاشات التقاعدية المقدمة خارج إطار صندوق المعاشات التقاعدية للموظفين المنتخبين غير المصنفين على رتب، قال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية لاحظت أن القيود المفروضة على مدة الخدمة لبعض هؤلاء الموظفين ينبغي أن تأخذ في الحسبان لدى تقرير المستويات المناسبة لمعاشاتهم التقاعدية. وهكذا أدخل عنصر تقديري. وتعديل معدلات استبدال الدخل بالزيادة شكل من أشكال التعويض عن قصر مدة خدمة هؤلاء الموظفين. ولم تدعّم توصيات لجنة الخدمة المدنية بصيغ فنية، ولكنها دعّمت بتحليل لجميع العوامل ذات الصلة التي أدت إلى المستويات المبينة في المرفق الثالث من تقرير اللجنة. ونظرا لأنه يقترح دفع الإستهقاقت الناجمة عن استعمال البدلين خارج إطار صندوق المعاشات التقاعدية، لم تثر قضية تذبذب أسعار العملة.

٢١ - وقد قالت بعض الوفود أن الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة قد لا تكون الخدمة المدنية الأعلى مرتبا، وسألت عن سبب عدم تقديم لجنة الخدمة المدنية تقريرا عن الدراسات المتصلة بتحديد الخدمة المدنية الأعلى مرتبا. فأشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة تناولت في الفرع السادس من القرار ١٩١/٤٦ قضية الخدمة المدنية المقارنة ودعت لجنة الخدمة المدنية إلى تحليل الآثار التي قد تترتب على قانون مقارنة أجر الموظفين الإتحاديين لعام ١٩٩٠ في مستويات مرتبات الخدمة المدنية المقارنة الراهنة، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. واستمرار الدراسة القطرية لنظام الخدمة المدنية المتخذ أساسا للمقارنة قبل أن تعرف آثار قانون مقارنة أجر الموظفين الإتحاديين على مرتبات النظام المتخذة حاليا أساسا للمقارنة لن تسفر إلا عن نتائج غير قاطعة. لهذا السبب، يتوقع أن تقدم لجنة الخدمة المدنية تقريرا عن دراساتها في عام ١٩٩٤. وقد اقترح أن تدرس لجنة الخدمة المدنية الدولية ثانية تطبيقات بديلة لمبدأ نوبلمير، مثل استعمال خليط من أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام، وهو النهج الذي استعمله البنك الدولي، أو إجراء مقارنات مباشرة مع البنك الدولي أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وستكون لجنة الخدمة المدنية ممتنة لتوجيهات الجمعية العامة في هذا الصدد.

٢٢ - وبالنسبة للنقص الذي تتسم به المنهجية الراهنة لتحديد الفرق في تكلفة المعيشة بين نيويورك وواشنطن، رغب في أن يوضح أن نظام الأمم المتحدة ليس نسخة طبق الأصل عن الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة، التي استخدمت أساسا للمقارنة منذ إنشاء الأمم المتحدة، بل إنه يختلف عنها اختلافا كبيرا.

(السيد بلحج عمر)

٢٣ - وقال إن منهجية حساب الهامش جرى تناولها بالتفصيل في تقرير لجنة الخدمة المدنية السنوي لعام ١٩٨٧ (A/42/30)، وقد أوصت اللجنة الجمعية العامة بأنه ينبغي إجراء مقارنات بين موظفي الفئة الفنية في الأمم المتحدة في نيويورك ونظرائهم من موظفي الولايات المتحدة في واشنطن. وشددت اللجنة أيضا على أنه ينبغي، بسبب مفهوم معادلة القوة الشرائية، أن يؤخذ في الحسبان فرق تكلفة المعيشة بين واشنطن ونيويورك. وقد قررت الجمعية العامة، في القرار ٢٧١/٤٢، الإبقاء على هذه المنهجية، التي استعرضتها اللجنة ثانية في إطار الاستعراض الشامل، الذي أجرته في عام ١٩٩٠، لشروط خدمة الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا؛ وأقرت توصيات اللجنة في القرار ١٩٨/٤٤.

٢٤ - وأضاف قائلا إن الهدف الحقيقي من وراء تغيير الإجراءات المستعملة في حساب فرق تكلفة المعيشة هو تحديد القيمة الحقيقية لمرتبات موظفي الخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة في واشنطن، بعد إجراء تعديل يأخذ في الحسبان فرق تكاليف السلع والخدمات بين واشنطن ونيويورك. ويستعمل الإجراء الرامح أرقام الأمم المتحدة القياسية لتسوية مقر العمل، ومن بين عيوبه الرئيسية قاعدة بيانات الإسكان الضيقة الخاصة بموظفي الأمم المتحدة في واشنطن، مما يؤثر على مستوى أجور عدد أكبر بكثير من موظفي الفئة الفنية. وقد قامت اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل تسوية المقر بدراسة هذه القضية دراسة مطولة، وأوصت بأن النهج المقترح أكثر تمشيا مع الأهداف.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الاختلال بين مستويي الهامش الأعلى والأدنى في جدول مرتبات الفئة الفنية يتجاوز كثيرا مجرد تسوية الفوارق في مستويات الهامش على درجات مختلفة ويتصل بهيكل الجدول في حد ذاته. وتنوي اللجنة تناول هذه القضية عما قريب، وذلك قبل أن تقدم تقريرا مفصلا في أقرب وقت ممكن.

٢٦ - وقد طلب إلى اللجنة أن تضع نظاما متسقا لإعانة الإيجار يأخذ في الحسبان عوامل مثل التمييز بين إعانة الإيجار وجزء تسوية المقر المخصص للإسكان. وأشار إلى أن اللجنة درست، في دورتها التي عقدتها في آذار/مارس، دراسة متعمقة، النظام الحالي، وخلصت إلى الاستنتاج بأن الترتيبات الراهنة تعمل جيدا. إلا أنه دعا الوفود إلى أن تلتفت نظر اللجنة إلى أية إعتبارات فنية ترغب في دراستها.

٢٧ - وقال إن لجنة التنسيق التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية طلبت من اللجنة دراسة قضايا ساعات العمل وعلاوات اللغة المعجلة، وستتناول اللجنة هاتين القضيتين في دورتها الصيفية والدورة التي ستعقدتها في آذار/مارس، قبل أن تقدم توصيات في تقريرها لعام ١٩٩٢.

(السيد بلحج عمر)

٢٨ - وأضاف قائلا إن شرحا مفصلا للإجراء المستعمل في تحديد علاوات الإعالة والعلاقة بين هذه العلاوات وتخفيض الضرائب واستحقاقات الضمان الاجتماعي في المقار السبعة سيقدم في ورقة عمل بغية مساعدة اللجنة الخامسة في المشاورات غير الرسمية. وقد قيل إن علاوات الإعالة لم تحدد على أساس ممارسة نظام الخدمة المدنية المقارن، وبالتالي فإنها تمثل منفعة هامة لموظفي الأمم المتحدة. إلا أن استعمال ممارسة نظام الخدمة المدنية المقارن لوحده يسفر عن تكاليف أعلى بكثير بالنسبة للمنظومة ككل. وبالنسبة لعلاوات المعالين من الدرجة الثانية، فإن هذه العلاوات لا تمنح إلا للموظفين الذين ليس لهم معالين من الدرجة الأولى، وتقديم إثبات الإعالة شرط لمنح العلاوة، والمنظمات هي المسؤولة عن رصد ذلك.

٢٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ستقدم تفاصيل الآثار المالية المترتبة على الزيادات المقترحة في الحد الأقصى لمنحة التعليم، وستتيح اللجنة المعنية بالمسائل الإدارية المعلومات للمشاورات غير الرسمية. ويقال إن المنحة التعليمية في النظام الموحد لا تعتمد على ممارسة نظام الخدمة المدنية المستعملة أساسا للمقارنة وأنها تمثل أيضا منافع كثيرة للموظفين التابعين للنظام الموحد للأمم المتحدة. وعلى الرغم من وجود فوارق في تفاصيل الاستحقاقات، فإن النظامين ككل متكافئان.

٣٠ - وقال إن التباين الواضح بين زيادات الرسوم وزيادات المنح الموصى بها تعزى إلى النظام المزدوج الذي تستخدمه لجنة الخدمة المدنية الدولية، الذي يتعين بموجبه أن ترتفع أولا التكاليف المتصلة بالتعليم بمقدار ٥ في المائة على الأقل بعملة ما قبل أن تضيف اللجنة تعديلا بالزيادة محسوبا بدقة ليغطي ٩٥ في المائة من الحالات.

٣١ - ومضى قائلا، إن لجنة الخدمة المدنية الدولية درست مطولا إيجابيات وسلبيات مختلف النهج المتصلة بقضية علاوات التمثيل لكبار الموظفين، الذين تتباين وظائفهم التمثيلية. ولذلك، فإن الأخذ بنهج نظام موحد لا يمثل أفضل الحلول. ولكن، إذا رغبت الدول الأعضاء في إدخال شكل ما من أشكال الرصد، فإنه يمكن وضع ترتيبات تناسب كل منظمة.

٣٢ - واستطرد قائلا، أشارت بعض الوفود إلى احترام مبدأ فليمنغ فيما يتصل بمنهجية الدراسة الاستقصائية المتعلقة بموظفي فئة الخدمات العامة، في حين أن آخرين تساءلوا عن سبب استبعاد أرباب العمل الذين لديهم أقل من ١٠٠ موظف من الدراسة الاستقصائية. إن مبدأ فليمنغ لا يزال مبدأ أساسيا بالنسبة للجنة، كما أن المساواة في معاملة الفئات المختلفة من الموظفين هامة أيضا في عملية تحديد الرواتب، بقدر أهمية المنهجية المستعملة في حساب الأجر الداخل في معاش التقاعد بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة. واستبعاد صفار أرباب العمل يعمل في كلا الاتجاهين: فمما لا شك فيه أن الخدمات

(السيد بلحج عمر)

المدنية لبعض البلدان تتلقى مرتبا أفضل من مرتبات الخدمات المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة، وإن كانت صغيرة عدديا، وبالتالي لم تستعمل لأغراض المقارنة في إطار مبدأ نوبلمير. وينطبق نفس الشيء على مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة، وليس من المناسب تحديد شروط خدمة آلاف الموظفين من فئة الخدمات العامة على أساس شروط الخدمة في مؤسسات لا يتجاوز عدد موظفيها خمسين موظفا. وقد قيل أيضا إن العدد بالنسبة لبعض المقار ينبغي أن يكون أعلى من ذلك؛ ويمثل الرقم ١٠٠ حلا توفيقيا صعبا.

٢٢ - ومضى قائلا، بعد دراسة متعمقة لقضية معامل اللغة - علاوة اللغة التي تدفعها بعض المقار التي لا تعتبر اللغة المحلية فيها لغة عمل في المنظمة المعنية - استنتجت لجنة الخدمة المدنية الدولية أنه ينبغي إلغاؤها.

٢٤ - وقال إن معايير اختيار الموظفين هي أصعب عنصر من عناصر منهجية الدراسة الاستقصائية التي استعرضتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. ورأت اللجنة أن التدابير الإقتالية ملائمة بالنسبة لهذه القضية بالذات إلى أن يتم إعداد معايير منقحة. وتجرى حاليا في باريس دراسة إستقصائية، شأنها شأن جميع الدراسات الإستقصائية التي ستجرى في المستقبل، وفقا للمنهجية المنقحة.

٢٥ - وقال إن السبب الكامن وراء قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية وقف التعديلات المؤقتة قبل ستة أشهر من تاريخ الدراسة الإستقصائية المرجعية هو أن الهدف من الدراسة مقارنة شروط الخدمة في نظام الأمم المتحدة بشروط الخدمة في أسواق العمل خارجها. ورؤي أن وقف التعديلات المؤقتة قبل ستة أشهر من الدراسة الإستقصائية هو أفضل وسيلة لتجنب مشاكل مماثلة للمشاكل التي جوبهت أثناء إجراء الدراسة الإستقصائية السابقة على مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة في نيويورك، حيث وجدت مرتبات النظام الموحد أعلى من تلك المطبقة في سوق العمل خارج الأمم المتحدة.

٢٦ - وقد سألت بعض الوفود إن كانت قد أجريت تعديلات للمزايا الناتجة عن تحديد شروط الخدمة والمعاشات التقاعدية في الأمم المتحدة قياسا على تكاليف المعيشة في مركز عمل معين. وفي حين أن لجنة الخدمة المدنية الدولية شعرت، كما جاء في الفقرة ٢١٨ من تقريرها، أنه لا ينبغي أن تقتصر مقارنات هذه الشروط على المرتبات والبدلات، فإنها اعترفت بعدم وجود آليات فينة لقياس مزايا بعض القطاعات العامة، مثل الأمن الوظيفي. وبالنسبة للمعاشات التقاعدية، خللت اللجنة إمكانية مقارنتها بالمعاشات التقاعدية المحلية في إطار دراستها للأجر الداخل في حساب معاش التقاعد والمعاشات التقاعدية الناتجة عنه بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. ولم تكن نتائج التحليل حاسمة، فقد كانت بعض المعاشات التقاعدية خارج النظام الموحد أفضل من المعاشات التقاعدية

(السيد بلحج عمر)

لنظام، وبعضها كان أسوأ.

٣٧ - وقد أثير سوءال بشأن تعريف "المسافة المعقولة للانتقال من وإلى العمل" في إطار إختيار أرباب العمل المستعملين كأساس للمقارنة، وعما إذا كانت تتفاوت من مركز عمل إلى آخر. وترى اللجنة أن أفضل تعريف لهذه المسافة هو التعريف الباراغماي. والسوءال بالنسبة للجنة هو ما إذا كانت ستواصل إدراج أرباب العمل الذين من الواضح أنهم خارج نطاق مسافة التنقل في المقارنة، بغض النظر عن طريقة تعريف هذه المسافة.

٣٨ - أخيرا، بالنسبة للتقرير الذي طلب من الأمين العام أن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، والمتصل بالإجراءات التي يمكن فيها للأمين العام وغيره من المدراء التنفيذيين اتخاذ تدابير لتعديل جداول المرتبات خلافا لتوصيات اللجنة (القرار ٢٤١/٤٥، الفرع الثالث عشر، الفقرة ٢)، قال إن اللجنة ستكون أيضا مهتمة برؤية هذا التقرير.

٣٩ - وبالنسبة لخطة التنقل والمشقة، قال إنه يود أن يطمئن اللجنة الخامسة إلى أن الربط بين جداول المرتبات الأساسية/الدنيا وعلاوة التنقل والمشقة سيستعرض في عام ١٩٩٥، أثناء الاستعراض الثاني لعمل الخطة. وإلى أن يتم ذلك، تجدر ملاحظة أن العلاوات المقابلة بموجب نظام الخدمة المدنية المقارنة أعلى مما هو عليه الحال في الأمم المتحدة في معظم الحالات، وذلك كما هو مبين في الفقرة ٢٧٦ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية. وبالنسبة لإمكانية أن تعمل الخطة على عدم تشجيع الموظفين على الانتقال إلى الأماكن السهلة، أشار إلى أن الفرض من الخطة هو تشجيع الموظفين على الانتقال إلى الأماكن الصعبة والبقاء فيها.

٤٠ - وأضاف قائلا إن عدة وفود طلبت تحديدا كميا دقيقا للوفورات الإدارية الناجمة عن إدخال الخطة. ومع أنه من المبكر قياس الأثر الكامل، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمفاوض السامي لشؤون اللاجئين، وهما منظمتان لديهما أعداد كبيرة من الموظفين الميدانيين، قدرا متوسط الوفورات الإدارية بين ٥ ٠٠٠ آلاف و ٨ ٠٠٠ آلاف بالنسبة لكل موظف أعيد تحديد مكان عمله منذ تنفيذ الخطة الجديدة. وعلى هذا الأساس، بلغت الوفورات حوالي ٢ مليون دولار لهاتين المنظمتين فقط. وقد وردت معلومات إضافية عن الوفورات الإدارية في الفقرة ٢٦٦ من التقرير، وتتوقع اللجنة أن تكون قادرة على تقديم مزيد من البيانات الكمية في تقريرها لعام ١٩٩٥.

٤١ - وبالنسبة لمسألة وضع المرأة، قال إن المشكلة الحقيقية تكمن في تنفيذ التوصيات؛ وستواصل اللجنة تقديم تقارير عن التقدم المحرز في هذا المجال. وفيما يتصل بالسؤال عما إذا كانت توصيات

(السيد بلحج عمر)

اللجنة المتصلة بقضايا تتعلق بالأسرة (A/47/30 ، الفقرة ٢٩٦ (و)) تمكس ممارسة قائمة، قال إن معظم المنظمات التابعة للنظام الموحد توفر لأسر موظفيها إمكانية العمالة على أساس غير متفرغ، ويوفر عدد من المنظمات ساعات عمل مرة. أما تقاسم الوظيفة فإنه ليس واسع الانتشار، كما أن المكان المرن (أو السفر عبر التليفون) غير موجود تقريباً.

٤٢ - السيد ايتكن (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): قال إن ممثل استراليا، الذي كان يتكلم أيضاً باسم كندا ونيوزيلاندا، حث مجلس الصندوق على اتباع ممارسة صناديق المعاشات التقاعدية المقبولة دولياً في تقديم تقارير عن الاختلالات الإكتوارية بمبالغ مالية لا بنسب مئوية للأجور المستعملة في حساب معاش التقاعد. ووفقاً لهذه البلدان، فإن نسبة ٥٧.٥ في المائة من الاختلال في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة قد تساوي ٢٧٧ بليون دولار.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن فريق المجلس الواضح بين نتائج التقييمات الإكتوارية والبيانات المالية للصندوق ممارسة معمول بها منذ مدة طويلة، يوصى بها ويؤيدها مجلس مراجعي الحسابات. وفي حين أن المجلس كان يبين قبل عام ١٩٨٠ الفائض الإكتواري أو العجز الإكتواري للصندوق بالدولارات، فإنه تولى عن هذه الممارسة لأنها مضللة. فالحالة الإكتوارية للصندوق - بعبارة أخرى الفرق بين الداخل إليه من الاشتراكات والخارج منه لدفع الاستحقاقات لجميع السنوات المقبلة - قد يتفاوت تفاوتاً كبيراً، وذلك حسب الافتراضات الاقتصادية والديمغرافية الطويلة الأمد التي يرصدها عن كسب خبير إكتواري ولجنة إكتوارية وتعدل حسب الحاجة. ولا يتمثل الهدف في تحقيق توازن إكتواري دقيق، ولكنه يتمثل في اتخاذ أية تدابير ضرورية لوقف أو تصحيح الاتجاهات الضارة. وتكون هذه التدابير في العادة على هيئة زيادة تدفق الأموال إلى الصندوق (اشتراكات)، وتخفيض التدفقات المالية من الصندوق (الاستحقاقات)، أو كليهما. وتعتقد اللجنة الإكتوارية ومجلس الصندوق أن أفضل طريقة لبيان الموقف الإكتواري للصندوق هو النسبة المئوية للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، لأن مستوى الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي يؤثر على مستوى الاشتراكات والاستحقاقات.

٤٤ - ومضى قائلاً إن مبلغ ٢٧٧ بليون دولار التي أشار إليها ممثل استراليا تستند إلى مقارنة القيمة الإكتوارية لموجودات الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مع خصومه المسقطه الطويلة الأمد على أساس "الإنهاء المخطط"، بعبارة أخرى كم سيكون العجز إذا انتهى وجود الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ولا معنى لهذا النهج إلا إذا انتهى نظام الأمم المتحدة فجأة. ووفقاً لما يقوله الخبير الإكتواري، إنه أكثر ملائمة للشركات الخاصة، لأنه إذا أُلغيت خطة التقاعد لشركة ما، فإن العجز قد يؤثر مباشرة على خصوم المستثمرين فيها. وحيث أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم

(السيد ابتهكن)

المتحدة خطة تقاعد لخدمة مدنية، فإن الأسلوب الذي استعمله الخبير الإكتواري لمقارنة مجموع القيمة الإكتوارية لأصول الصندوق الراهنة والقيمة الراهنة للإشتراكات التي ستدفع في المستقبل عن المشاركين الحاليين وفي المستقبل مع القيمة الإكتوارية للخصوم في المستقبل، وتكون الأخيرة من القيمة الحالية للمنافع المستحقة الدفع مضافا إليها القيمة الحالية للمنافع التي يتوقع أن تدفع للمشاركين الحاليين وفي المستقبل. وعلى هذا الأساس، وبافتراض معدل عائد حقيقي على الإستثمار يساوي ٢ في المائة، فإن العجز الإكتواري في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ ٦٤٠ مليون دولار تقريبا، مقابل ٢٧٧ مليون دولار محسوبة على أساس إلغاء الخطة.

٤٥ - ومضى قائلا لبيان التقدم المحرز نحو استعادة التوازن الإكتواري، فإن تقارير المجلس إلى الجمعية العامة عن نتائج التقييم الإكتواري تقدم معلومات عن نسبة الأصول إلى الخصوم على أساس إنهاء الخطة. إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الإكتوارية تتلقى إسقاطات سنوية لقيم أصول وخصوم الصندوق، وتبدي ملاحظاتها عليها على أساس نطاق من الافتراضات الاقتصادية. وبموجب عدد من هذه الافتراضات، فإن الأصول ستبقى أكثر من الخصوم لمدة طويلة في المستقبل. وينبغي أن يلاحظ أيضا أن الأمر لم يقتض حتى الآن الطلب إلى المنظمات الأعضاء زيادة اشتراكاتها بغية تصحيح خلل إكتواري.

٤٦ - وبالنسبة للإستعراض الشامل للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة والمعاش التقاعدي المنتظر، قال إن المجموعات الثلاث التي تشكل مجلس الصندوق - الهيئات الإدارية والمدراء التنفيذيون والمشاركون في الصندوق - ممثلة بالتساوي، مما يجعله محفلا جيدا للتفاوض. ومنذ عام ١٩٨٦، دأب المجلس على الأخذ بممارسة التوصل إلى القرارات بشأن توصيات الجمعية العامة بتوافق الآراء؛ وكان عام ١٩٩٢ أول عام لم يتمكن فيه من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند رئيسي على جدول أعماله. فقد أخذت لجنة الخدمة المدنية الدولية، في دورتها التي عقبتها في آب/أغسطس ١٩٩٢، بنهج تجاه القضايا المنهجية يماثل النهج الذي يأخذ به مجلس الصندوق. لذلك، فإنه يأمل، بمساعدة الآراء المعرب عنها في القرار الذي ستوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماده، أن يتمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البارامترات المنهجية المنقحة أثناء المرحلة القادمة من استعراضه.

٤٧ - وقال إن البعض يشعر بشيء من القلق بشأن ما إذا كان من المناسب أن تتخذ لجنة الخدمة المدنية الدولية قرارات، بدلا من تقديم توصيات، بشأن بعض جوانب المنهجية المنقحة. وإنه يعتقد أن أفضل طريقة لتبديد هذا القلق أن تضطلع اللجنة بالعمل في المستقبل بالاشتراك مع مجلس الصندوق. وفي حين أنه من الواضح من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة أن المسؤولية الأساسية عن تحديد الأجر الداخل في معاش التقاعد تقع في نطاق ولاية اللجنة، فإن الجمعية اعترفت أيضا بأن لمجلس

(السيد أبكن)

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة دورا أساسيا، لأن مستوى الأجر الداخل في حساب معاش التقاعد يؤثر على مقدار معاش التقاعد. لذلك، فإنه يرى أن القرارات التي تؤثر على الأجر الداخل في حساب معاش التقاعد ينبغي أن تعتمد على الجمعية العامة وحدها، فهي التي تمتلك المسؤولية الكاملة للتشريع لنظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وإذا استدعت هذه القرارات إحداث تغييرات في النظام الأساسي للصندوق، يتعين إجراء مشاورات مسبقة مع مجلس الصندوق، عملا بالمادة ٤٩ من هذا النظام.

٤٨ - أخيرا، رغب في التشديد على أهمية نتائج مداولات اللجنة الخامسة في تحسين احتمالات حل الخلافات أثناء المرحلة القادمة لاستعراض الأجور الداخلة في حساب المعاشات التقاعدية، والمعاشات التقاعدية المترتبة عليها، بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

الترتيبات الإدارية لأمانة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري (A/47/7/Add.3)

و (A/C.5/47/26)

٤٩ - السيد إيروما (أوغندا): قال إن وفده يعتبر أعمال لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري هامة للغاية، لا سيما بالنسبة للبلدان التي قد تعاني من آثار التجارب النووية، وإن لم يكن لها هي نفسها نشاط في الميدان النووي. وإن لجنة الأمانة فعالة وإن كانت صغيرة. وقد يكون هناك ما يبرر نقلها إلى نيروبي، حيث يتخذ منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقرا لها.

٥٠ - وقال إن وفده يحيط علما بالملاحظات الواردة في الفقرتين ١١ و ١٢ من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/26)، والملاحظات المتعلقة بالطبيعة المنفصلة لولاية كل من اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحيط علما برأي اللجنة، الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، أن الترتيبات البديلة المقترحة لأمانتها قد تضر بمفهوم سلطتها واستقلاليتها، ولكنه يشك في أن يكون هذا صحيحا. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية، في المحصلة، هيئة فرعية أنشأتها الجمعية العامة، وينبغي لها أن تلتزم طرقا للتعاون لا لتأكيد استقلاليتها.

٥١ - السيد جدماني (باكستان): سأل عن سبب عدم شغل الوظيفة الثانية من الفئة الفنية في اللجنة منذ عام ١٩٨٠. وقال إذا كانت لا توجد حاجة للوظيفة، فيمكن استعمالها لأنشطة أخرى.

٥٢ - السيد خميس (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية): قال إنه لم يجرّ تسليم أي اقتراح بعد من برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتصل بنقل مقر اللجنة إلى نيروبي.

٥٣ - وفي الإجابة على السؤال الذي أثاره ممثل باكستان، قال إن الوظيفة الثانية من الفئة الفنية، التي لا تزال شاغرة فعلاً منذ عام ١٩٨٠، يمكن الاحتفاظ بها كاحتياطي، وسيعاد النظر في المسألة في إطار إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة.

٥٤ - الرئيس قال إن لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى، فسيُعتبر أن اللجنة الخامسة ترغب في أن توصي الجمعية العامة بأن تطلب من الأمين العام البحث عن بدائل ممكنة للموقع التنظيمي وترتيبات الدعم الإداري لأمانة اللجنة العلمية.

٥٥ - تقرر ذلك.

مستوى أمناء الأجهزة الحكومية الدولية لتقرير السياسة (A/C.5/47/28)

٥٦ - السيد تا تشامباساك (أستراليا): لاحظ أنه على ما يبدو، لا تترتب آثار في الميزانية على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/47/28. وقال إن وفده يرحب بإيضاح من الأمانة العامة بالنسبة لوظيفة رئيس فرع أنشطة المداولات والمفاوضات، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت الإشارة في الفقرة ٩ إلى الرئيس الحالي أم إلى الوظيفة.

٥٧ - السيد خميس (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية): قال إن الإشارة في الوثيقة A/C.5/47/28 تتصل بالرئيس الحالي لا بالوظيفة.

٥٨ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال يمكن سوق الحجج المؤيدة والمعارضة لتنسيق الوظائف.

٥٩ - الرئيس قال إن لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى، فإنه يقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام استعراض الحالة في إطار إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بغية تنسيق مستوى أمناء الأجهزة الحكومية الدولية لتقرير السياسة.

٦٠ - تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/47/3)، الفصول الأول والخامس

(الفرعان باء وجيم) والتاسع)

٦١ - الرئيس قال إن لم يسمع أية معارضة فإنه يقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علماً بنصول تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي المحالة إلى اللجنة الخامسة.

٦٢ - تقرر ذلك.

٦٣ - السيد كوهين (إسرائيل): تكلم معللاً موقفه، فكرر تحفظات إسرائيل القوية على برنامج المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المقترح في قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي ٥٨/١٩٩٢ (A/47/3)، الفصل الخامس، الفرع باء). وقال لو طرح مشروع القرار للتصويت لصوت وفده ضده.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.